تمييز القرار الإداري من العمل التشريعي

دراسة تحليلية مقارنة

سردار عماد الدين محمد سعيد

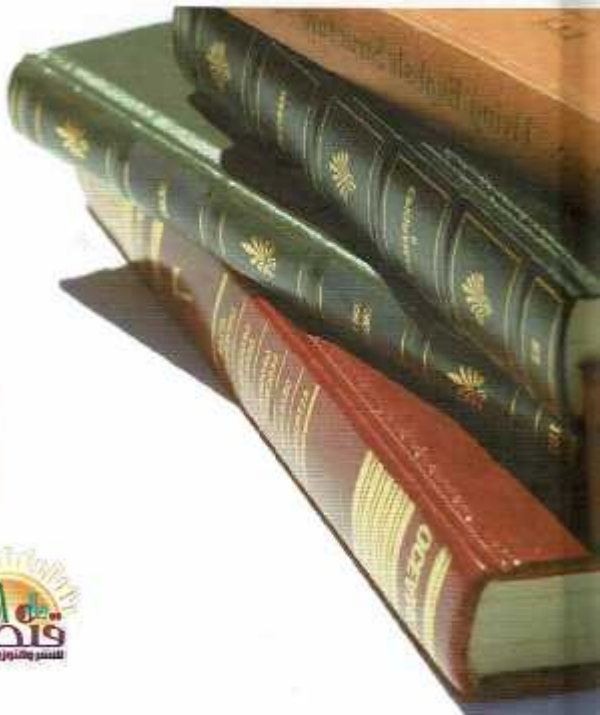

الموضوع	الصفحة
المقدمة	11
الفصل التمهيدي	
تطور فكرة القرار الإداري بتطور وظيفة الدولة	15
المطلب الأول: التطور التاريخي لوظيفة الدولة	18
الفرع الأول: الدولة الحارسة	18
الفرع الثاني: الدولة الاشتراكية	20
الفرع الثالث: الدولة المتدخلة	22
المطلب الثاني: مبدأ الفصل بين السلطات	24
الفرع الأول: مضمون مبدأ الفصل بين السلطات	24
الفرع الثاني: تقدير مبدأ الفصل بين السلطات	29
الفصل الأول	
مدلول الوظيفتين الإدارية والتشريعية	35
المبحث الأول: مدلول الوظيفة الإدارية	38
المطلب الأول: مفهوم الإدارة	38
الفرع الأول: تعريف الإدارة	39
الفرع الثاني: التمييز بين الإدارة والحكومة	43
المطلب الثاني: مفهوم العمل القانوني للإدارة	51
الفرع الأول: تعريف القرار الإداري	52
الفرع الثاني: عناصر القرار الإداري	56

المبحث الثاني: مدلول الوظيفة التشريعية 63
المطلب الأول: مفهوم السلطة التشريعية 63
الفرع الأول: تعريف السلطة التشريعية 64
الفرع الثاني: اختصاصات السلطة التشريعية 66
المطلب الثاني: مفهوم العمل التشريعي 72
الفرع الأول: تعريف العمل التشريعي 72
الفرع الثاني: خصائص العمل التشريعي 76
الفرع الثالث: إجراءات سن العمل التشريعي 81

الفصل الثاني 93
معايير تمييز القرار الإداري من العمل التشريعي
المبحث الأول: المعيار الشكلي 96
المطلب الأول: المعيار العضوي والإجرائي 96
الفرع الأول: مدلول المعيار 96
الفرع الثاني: تقدير المعيار 104
المطلب الثاني: معيار المدرسة النمساوية (النظرية الوضعية للقانون) 110
الفرع الأول: مدلول المعيار 110
الفرع الثاني: تقدير المعيار 115
المبحث الثاني: المعيار الموضوعي 118
المطلب الأول: مدلول المعيار 118
المطلب الثاني: تقدير المعيار 132
المبحث الثالث: موقف النظم القانونية المقارنة من معايير التمييز 138
المطلب الأول: الموقف الفرنسي 138
المطلب الثاني: الموقف المصري 141
المطلب الثالث: الموقف العراقي 144

الفصل الثالث
الطبيعة القانونية لأعمال الإدارة المشرعة 153
المبحث الأول: الطبيعة القانونية للوائح في الظروف العادية 157
المطلب الأول: اللوائح التنفيذية 157
المطلب الثاني: اللوائح المستقلة 171
المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للوائح في الظروف الاستثنائية 182
المطلب الأول: لوائح الضرورة 183
المطلب الثاني: اللوائح التفويضية 196
المطلب الثالث: الأوامر العسكرية 202
المبحث الثالث: الطبيعة القانونية للتشريعات الحكومية 216

الفصل الرابع
النتائج المترتبة على التمييز بين القرار الإداري والعمل التشريعي 231
المبحث الأول: اختلاف طرق الرقابة على مشروعية كل من القرار الإداري والعمل التشريعي 234
المطلب الأول: الرقابة على مشروعية القرار الإداري 234
الفرع الأول: نظام القضاء الموحد 235
الفرع الثاني: نظام القضاء المزدوج 236
المطلب الثاني: الرقابة على مشروعية العمل التشريعي 238
الفرع الأول: الطعن في دستورية القوانين أمام لجنة أو مجلس دستوري 239
الفرع الثاني: الرقابة القضائية على دستورية القوانين 240
الفرع الثالث: الرقابة على دستورية القوانين في العراق 243
المبحث الثاني: عدم مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة التشريعية 248
المطلب الأول: عدم مسؤولية الدولة عن القوانين 248
الفرع الأول: أساس مبدأ عدم مسؤولية الدولة عن القوانين 249

الفـــرع الثاني: موقف القضاء من مبدأ عدم مسؤولية الدولة عن القوانين 253
المطلب الثاني: عدم مسؤولية الدولة عن الأعمال البرلمانية 268
الفـــرع الأول: أســـاس مـــبدأ عدم مسؤولية الدولة عن الأعمال البرلمانية 270
الفـــرع الثاني: موقف القضاء من مبدأ عدم مسؤولية الدولة عن الأعمال البرلمانية 272
قائمة المصادر 293